

RESEARCH ARTICLE

The Impact of the Legal Reserve and the Discount Rate on Indicators of Iraqi Economic Stability: An Analytical Study of the Financial Reports of the Central Bank of Iraq for the Period from 2010-2020

أثر الاحتياطي القانوني وسعر الخصم في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي العراقي: دراسة تحليلية للتقارير المالية للبنك المركزي العراقي للمدة من 2010-2020

Ahmed Khalaf Hussein Al-Zuhairi

Middle Technical University, Technical Institute of Baquba, Baquba, Diyala 32001, Iraq

Corresponding Author: Ahmed Khalaf Hussein Al-Zuhairi, **E-mail:** ahmedkhalaf3377@mtu.edu.iq

ABSTRACT

The study aims to demonstrate the effect of each of the legal reserve and the discount rate on some indicators of economic stability represented by (money supply in the narrow and broad sense, inflation, and gross domestic product) based on the analysis of the financial reports of the Central Bank of Iraq for the period from 2010-2020 using the descriptive and deductive approach in Testing the hypotheses of the study, a set of conclusions were reached, the most important of which is the emergence of a positive relationship between each of the independent variables, represented by the discount rate with the money supply. Basic for the preparation of the financial budget.

KEYWORDS

Legal reserve - discount rate - indicators of economic stability - Central Bank of Iraq

المخلص:

تهدف الدراسة الى بيان اثر كل من الاحتياطي القانوني وسعر الخصم على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة (بعرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع ، التضخم ، والناتج المحلي الاجمالي) بالاعتماد على تحليل التقارير المالية للبنك المركزي العراقي للمدة من عام 2010 – 2020 باستخدام المنهج الوصفي والاستنباطي في اختبار فرضيات الدراسة وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات واهمها هي ظهور العلاقة الطردية بين كل من المتغير المستقل ، والمتمثل بسعر الخصم مع عرض النقد وقد اوصت الدراسة على انه من الضروري العمل على تنويع صادرات العراق خارج اطار النفط ، ولا يبقى الاعتماد الاكثر عليه كونه المصدر الاساسي لإعداد الموازنة المالية .
الكلمات المفتاحية: الاحتياطي القانوني – سعر الخصم – مؤشرات الاستقرار الاقتصادي – البنك المركزي العراقي

ARTICLE INFORMATION

ACCEPTED: 05 February 2023

PUBLISHED: 28 February 2023

DOI: 10.32996/jefas.2023.5.2.1

المقدمة

الفصل الاول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً/ المقدمة

نلاحظ من خلال الدور الذي تتبناه السياسات النقدية والمتمثل بصياغة وتنفيذ أدواتها غير المباشرة كالاحتياطي القانوني ، وسعر الخصم ، اللذان قد يساهمان في بلوغ أهدافها التي تسعى لها والتي تنعكس في خلق بيئة مستقرة للاقتصاد وذلك لان سلطة النقد المتمثلة في البنك المركزي العراقي تتحمل عبأ كبيراً في ضمان نمو اقتصادي مستقر وغير تضخمي لكونها تمثل خط الدفاع الاول في مواجهة الصدمات الخارجية في ظل الانفتاح المالي وتحرير التجارة العالمية ، لذا ان استراتيجيات السياسة النقدية تهدف الى تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي عن طريق تركيز أدواتها على الأهداف الاساسية ولاسيما تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يعد له الأولوية على سائر الأهداف الاقتصادية الأخرى، اذ يرتبط بمدى حرية السلطات النقدية في اختيار مزيج الأدوات المناسبة دون تدخل الحكومة في إجراءاتها فكان هذا من خلال استقلالية البنك المركزي لضمان بلوغ هذه الأهداف لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق قياساً بالدول المتقدمة.

ثانياً / أهمية الدراسة :

جاءت أهمية الدراسة لتبين وجهات النظر الاقتصادية على مسار سياسة البنك النقدية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية، إذ ان كفاءة أداء السلطة النقدية تتجلى عبر استقرار المؤشرات الاقتصادية والتي تعد المرآة العاكسة المستقبلية، كما تعطيها فرصة للتعديل في إجراءاتها والمتمثلة في إحداث تغييرات في أدواتها المختلفة والتي تحقق معظم أهدافها.

ثالثاً / مشكلة الدراسة :

تعد التدخلات في عمل سلطة النقد من المشكلات الرئيسية في تنفيذ وصياغة إجراءاتها النقدية والمتعلقة باستخدام الادوات الكمية للسياسة النقدية غير المباشرة والتي ترتبط بمدى استقلالية البنك المركزي، كذلك يؤثر التطور والتقدم في السلطة النقدية من خلال الاستخدام الأمثل في أدواتها وانعكاس ذلك على متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهي (عرض النقد والتضخم والنتائج المحلي الاجمالي).

رابعاً / أهداف الدراسة :

- 1- تحليل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المتمثلة بـ (الاحتياطي القانوني وسعر الخصم) وبيان كفاءتها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي للفترة من 2010-2020.
- 2- تقدير وقياس علاقة الارتباط والأثر بين أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي.
- 3- تحليل اتجاه العلاقة السببية بين أدوات السلطة النقدية ومؤشرات كفاءة السياسة النقدية.

خامساً / منهج الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي والاستنباطي من خلال اختبار الفرضيات وتحليل واقع ادوات السياسة النقدية (الغير المباشرة) والمتمثلة بتحليل (الاحتياطي القانوني وسعر الخصم) ، وكذلك تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة بعرض النقد والتضخم والنتائج الاجمالي بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي للفترة 2010-2020 .

سادساً / فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية اثر ادوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2020)، وتنبثق منها الفرضيات الآتية:

- 1- اثر (الاحتياطي القانوني) على تحقيق الإستقرار الاقتصادي (عرض النقد بالمفهوم الضيق) في العراق للمدة (2010-2020).
- 2- اثر (سعر الخصم) على تحقيق الإستقرار الاقتصادي (عرض النقد بالمفهوم الضيق) في العراق للمدة (2010-2020).
- 3- اثر (الاحتياط القانوني) على تحقيق الإستقرار الاقتصادي (عرض النقد بالمفهوم الواسع) في العراق للمدة (2010-2020).
- 4- اثر (سعر الخصم) على تحقيق الإستقرار الاقتصادي (عرض النقد بالمفهوم الواسع) في العراق للمدة (2010-2020).
- 5- اثر (الاحتياط القانوني) على تحقيق الإستقرار الاقتصادي (التضخم) في العراق للمدة (2010-2020).
- 6- اثر (سعر الخصم) على تحقيق الإستقرار الاقتصادي (التضخم) في العراق للمدة (2010-2020).
- 7- اثر (الاحتياط القانوني) على تحقيق الإستقرار الاقتصادي (النتائج المحلي الاجمالي الجاري) في العراق للمدة (2010-2020).
- 8- اثر (سعر الخصم) على تحقيق الإستقرار الاقتصادي (النتائج المحلي الاجمالي الجاري) في العراق للمدة (2010-2020).

سابعاً / نماذج إختبار الفرضيات

لغرض إختبار الفرضية الاولى والثانية يتم الاستفادة من النموذج رقم (1):

$$y_1 = \beta + 1 x_1 + 3 x_2 + t.i$$

لغرض إختبار الفرضية الثالثة والرابعة يتم الاستفادة من النموذج رقم (2):

$$y_2 = \beta + 1 x_1 + 3 x_2 + t.i$$

لغرض إختبار الفرضية الخامسة والسادسة يتم الاستفادة من النموذج رقم (3):

$$y_3 = \beta + 1 x_1 + 3 x_2 + t.i$$

لغرض إختبار الفرضية السابعة والثامنة يتم الاستفادة من النموذج رقم (4):

$$y_4 = \beta + 1 x_1 + 3 x_2 + t.i$$

حيث إن:

t1Y : عرض النقد (بالمفهوم الضيق) (M1).

t2Y : عرض النقد (بالمفهوم الواسع) (M2).

t3Y : التضخم.

t4Y : الناتج المحلي الاجمالي الجاري.

t1X : الاحتياطي القانوني.

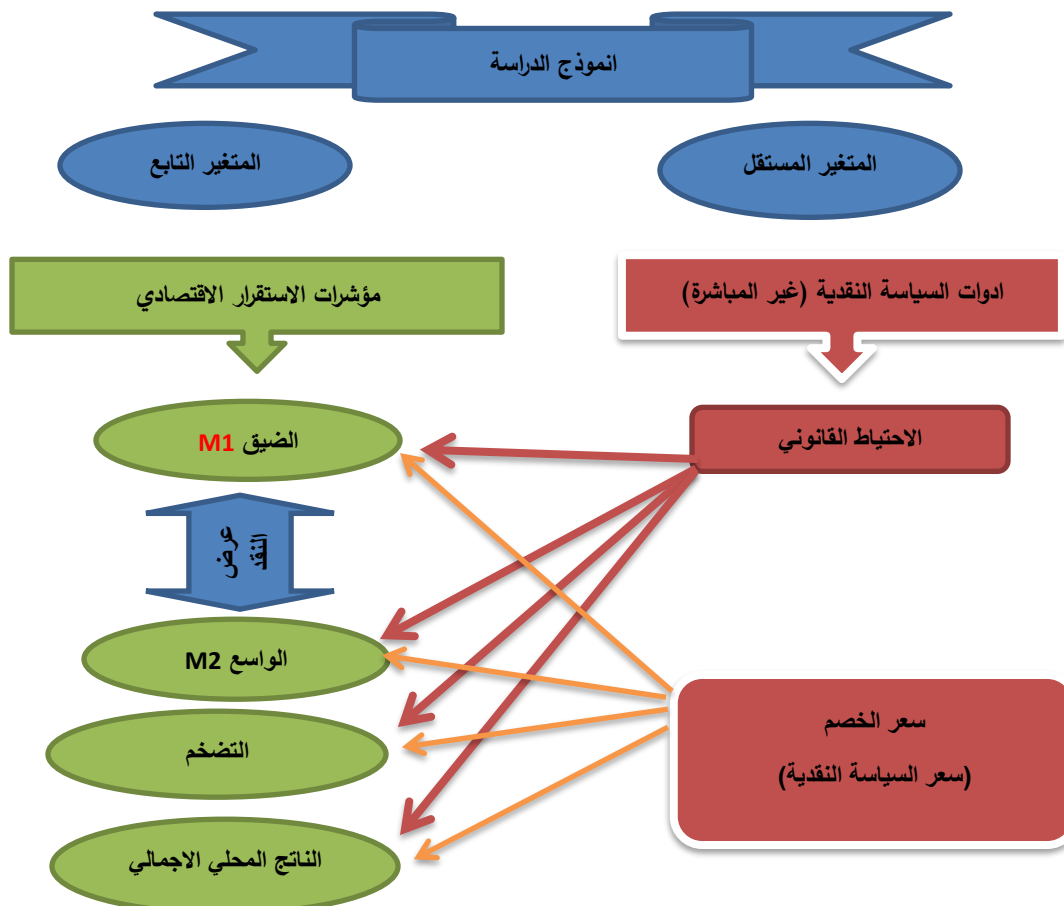
t2X : سعر الخصم .

Ti : قيمة الخطأ (البواقبي).

ثامناً / الحدود الزمانية والمكانية :

1. البعد المكاني : اهتمت الدراسة بتحديد ادوات السياسة النقدية في العراق وأثرها على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (عرض النقد، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم).
2. البعد الزمني : تضمنت مدة الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنك المركزي العراقي للفترة من (2010-2020) .

تاسعاً / أنموذج متغيرات الدراسة



الشكل (1) انموذج متغيرات الدراسة - من اعداد الباحث وفقا لفرضيات الدراسة

المبحث الثاني : الدراسات سابقة

اولا : دراسة (جميلة / 2016) وعنوانها (السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم)

يكمن الهدف من هذه الدراسة في بيان آثار السياسات النقدية على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في مواجهة التضخم، كما تهدف إلى دراسة ظاهرة استهداف التضخم في الجزائر والتعرف على أسبابه المنشئة فضلاً عن محاولة البحث عن الشروط الضرورية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر. تطبيق سياسة استهداف التضخم فقد تم بيان أن أسباب التضخم في الجزائر هي أسباب هيكلية، فضلاً عن أن معظم شروط استهداف التضخم غير محققة في الجزائر لكن بالإمكان الاعتماد على هذا الأسلوب عن طريق تبني السلطة النقدية لهدف استقرار الأسعار في المدى الطويل بوصفه هدفاً أساسياً للسياسة النقدية وإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر. تطبيق سياسة استهداف التضخم فقد تم بيان أن أسباب التضخم في الجزائر هي أسباب هيكلية، فضلاً عن أن معظم شروط استهداف التضخم غير محققة في الجزائر.

ثانيا : (دراسة الفحطاني/2015) (بعنوان أثر السياسة النقدية على الاقتصاد السعودي):

والتي استهدفت دراسة أثر السياسات النقدية على الاقتصاد السعودي من خلال الاستخدام للبيانات الربع سنوية لرصد الأثر على معظم قطاعات الاقتصاد السعودي، وقد توصلت الدراسة أن أثر السياسات النقدية كان إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان لجميع القطاعات.

رابعاً: دراسة (Javier Bianch /2011) بعنوان:

(Financial Crises and Macro prudential Policy)

ركزت في دراسته على مخاطر السوق ومدى تأثيرها على الائتمان المصرفي مما يقود إلى الأزمات المصرفية، كذلك الانفتاح العالمي يلعب دور رئيسي على النظام المصرفي، كذلك قياس الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. أهمية دراسة جذور هذه الأزمة و الأسباب المؤدية لهذه الكارثة الاقتصادية إدراكاً منه أن من شأن تشخيص هذه الأسباب استخلاص العبر ومحاولة تجنب العوامل التي من شأنها تكرار هذه الكارثة مستقبلاً وما ترتب عليها من تبعات سلبية .

الفصل الثاني / الاطار النظري للدراسة

المبحث الاول / (الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية)

تمهيد:

تمثل سياسات النقد أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، إذ نلاحظ ان البنك المركزي في العراق يقوم بإتباع استراتيجيات معينة من خلال استخدام مختلف الوسائل المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسات الاقتصادية.

يستخدم البنك المركزي ثلاث وسائل رئيسية تؤثر بالعرض النقدي واستقرار الوضع الاقتصادي وهي عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم وتعديل نسبة الاحتياطي القانوني، والذي يسعى البنك المركزي من خلال استخدامه لهذه الوسائل إلى تحقيق أهداف السياسات النقدية التي تتضمن :

1. تحقيق استقراراً نقدياً ملحوظ.
2. استقرار مستوى الأسعار.
3. تشجيع النمو بالاقتصاد.
4. تحسين وتطوير لميزان المدفوعات.
5. زيادة مستويات العمالة. (1) .

وعندما يكون الهدف من هذه السياسة هو زيادة العرض النقدي، فتسمى سياسة توسعية Expansionary policy، أما إذا كان الهدف هو نقص العرض النقدي، فتسمى سياسة انكماشية Contractionary policy (2) .

(1) د. محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص317

(2) د. أحمد الألفي، السياسة النقدية وقانون البنك الموحد، لا يوجد دار للنشر، الإسكندرية، 2007، ص6

ويعتبر التحكم في العرض الكلي للنقود ومن ثم في حجم الائتمان، أهم وظائف البنك المركزي في النظام المصرفي الحديث تنفيذاً للسياسات الاقتصادية في مجال النقد والائتمان (3). فالمقصود بالرقابة على الائتمان هو (تحكم البنك المركزي في حجم النقود الذي تستطيع وحدات الجهاز المصرفي أن تولده، بما يتمشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب تحقيقه). منعاً للتضخم أو تجنباً للانكماش، وذلك لأهمية النقود المصرفية في حجم العرض الكلي للنقود (4).

ويرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوماً محدداً إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما انحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي (1929 - 1933)، وظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو المطلوب.

إن عجز الدور القديم للسياسات النقدية في وضع حلولاً مناسبة للكساد الكبير، فضلاً عن شعور الدول بضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية، واتجاهها المتزايد نحو الاقتراض، وحدث الاختلالات الداخلية والخارجية وما صاحب ذلك من مشكلات اقتصادية كل ذلك استوجب القيام بالعديد من الإجراءات النقدية والمالية، الأمر الذي كان لابد من أن يدفع إلى تطوير أساليبها وأدواتها وأهدافها، وذلك على أثر التطور الذي لحق بالإجراءات النقدية (5)، وفي ما يلي نتعرف على ماهية السياسة النقدية وأهم أدواتها وماهي مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

أولاً / ماهية السياسات النقدية (Monetary Policy)

نستطيع التعرف لماهية السياسة النقدية من خلال مختلف التعريفات التي أطلقها الاقتصاديون حيث تنوعت واختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة لها، وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لها والأهداف النهائية المرجو من تحقيقها، حيث يعرفها (George Pariente) على إنها (مجموعة من التدابير التي تتخذها السلطة النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف) (6).

وهي حسب فوزي القيسي (التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطات النقدية بهدف تأثيرها في الأنشطة الاقتصادية عبر التغيير بعرض النقود وكذلك التوجيه للائتمان من خلال وسائل الرقابة المستخدمة في النشاط الائتماني للمصارف التجارية) (7). ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها (مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للسيطرة على عرض النقد من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصلحة اقتصادية لأفرادها) (8). كما عرفت من ويلسون على أنها (أهداف البنك المركزي بممارسة سلطاته من خلال تحكمه بالنقود وأسعار الفوائد فضلاً عن شرط الائتمان)، كما تعرف على أنها (مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بهدف تأثيره على مستوى الاسعار العام والدخل الوطني التوازني) (9). وتتضح ادوات السياسات النقدية الرئيسية بعمليات الاسواق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطات القانونية واسعار الخصم (10).

ومن أهم المؤشرات التي تحدد اتجاه السياسات النقدية للوصول لأهدافها:

- أ- عرض النقد Supply of Money.
- ب- الائتمان لمصرفي Loans Bank s.
- ت- أسعار الفائدة Interest Rates.

(3) كان دور البنك المركزي في ظل قاعدة الذهب هو تحديد إصدار النقود مقابل المعادن النفيسة. إلا أن هذا الدور تحول بعد انهيار نظام قاعدة الذهب وظهور القاعدة الائتمانية وأصبحت عملية خلق النقود الكتابية مرتبطة بحجم الإنتاج وبالتالي أصبح دور البنك المركزي هو تقدير الكتلة اللازمة حسب حاجات الاقتصاد بمعنى حسب حجم الإنتاج

(4) د. احمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية، دار التعليم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص188

(5) د. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص24.

(6) حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص59.

(7) حلو موسى بوخاري، مصدر السابق، ص59

(8) د. حسين محمد سمحان ود. أسما عيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص263

(9) حلو موسى بوخاري، مصدر سابق ذكره، ص59

(10) سام ويلسون سام، نورد هاوس، علم الاقتصاد، لبنان للنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص803

حيث أن الزيادة والارتفاع في العرض للنقد والائتمان المصرفي والانخفاض بسعر الفوائد يعطى دلالة على أن السياسة النقدية المطبقة هي سياسة توسعية أما في حالة الانخفاض بعرض النقد وانخفاض الائتمان المصرفي وزيادة أسعار الفائدة فإن هذا يشير إلى سياسة نقدية انكماشية (11).

ثانياً: أدوات السياسة النقدية وأنواعها.

لقد تبين سابقاً أن استراتيجية سياسة النقد تقوم على العديد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك على مختلف الأنواع، حيث يمكن تبويب هذه الأدوات وتصنيفها إلى أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة وكما يلي:

1. أدوات السياسة النقدية (الغير المباشرة).

من المتعارف عليه أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للأدوات غير مباشرة وهي (سياسة إعادة الخصم، سياسة عمليات الاسواق المفتوحة وسياسة الاحتياطي القانوني الإلزامي) (12).

أ- سياسة إعادة الخصم «Rediscount Rate»

في إطار سياسة إعادة الخصم يلعب البنك المركزي دوراً رئيسياً في الحيلولة دون حدوث ما يعرف بالذعر المالي Financial Panic، وذلك من خلال قيامه بدور الملجأ الأخير للإقراض فعندما يعاني الجهاز المصرفي من مشكلة سيولة، لا تجد المصارف من ملجأ للإقراض سوى البنك المركزي الذي يقوم بهذا الدور حتى يحول دون انهيار الثقة في الجهاز المصرفي (13). وتعتبر سياسة (إعادة الخصم)، من إحدى الأدوات المستخدمة بالبنك المركزي بهدف التأثير على عرض النقود، وتعرف على أنها (الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي من المصارف التجارية لقاء إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذون خزانة (14)، أو الاقتراض منه بضمان هذه الأوراق) (15).

• أثر سياسة سعر الخصم

الوظيفة الأساسية لسياسة سعر الخصم هي تأثيرها على حجم كمية النقد من خلال التأثير على حجم الائتمان، حيث إن تخفيض سعر الخصم معناه الإيعاز للمصارف التجارية التوسع في الائتمان، وعلى العكس من ذلك فإن رفع سعر الخصم يعتبر إيعازاً للمصارف التجارية أن تقيّد الائتمان، نفرض أنه قد تجمعت لدى البنك المركزي بيانات تشير إلى أن هناك توسعاً في الائتمان يزيد عن المستوى المرغوب فيه، الأمر الذي يهدد بظهور بوادر التضخم النقدي، إذ يعمل البنك المركزي بزيادة سعر الخصم، ويهدف من جراء ذلك أن تقلل المصارف التجارية من اقتراضها منه، فتتأثر سيولتها فتقوم برفع مستوى أسعار الفائدة بالنسبة للجمهور، الأمر الذي يجعل الاقتراض من المصارف التجارية مكلفاً، فينكمش حجم الائتمان. وعلى عكس ذلك إذا وجد البنك المركزي أن حجم القروض دون المستوى المرغوب فيه، فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر الخصم، فتقوم المصارف التجارية بزيادة سيولتها عن طريق خصمها أوراقها التجارية، مما ينعكس على قدرتها على الإقراض بعدما تقوم بتخفيض سعر الفائدة المصرفية (16). أما التأثير الثاني للتغيير في سعر الخصم هو قابلية المصارف التجارية التي تقوم بتحويل جزء من أصولها (أوراق تجارية، سندات) في خلق الودائع وبالتالي زيادة الائتمان، ويحدث العكس عندما يحدث ارتفاع سعر الخصم حيث تحجم المصارف التجارية عن خصم ما لديه من أوراق مالية وتجارية، مما يؤدي إلى نقص السيولة لديها (17).

• فعالية عمليات إعادة الخصم

إن عمليات إعادة الخصم كوسيلة نقدية تصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي وذلك للحالات التالية:

(11) د. نزار سعد الدين العيسى ابراهيم سليمان كطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص288

(12) سياسة إعادة الخصم من اقدم وسائل البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان المصرفي. وقد كان بنك إنكلترا أول من طور سياسة الخصم كوسيلة للسيطرة على حجم الائتمان. فقد تم استخدامه سنة 1839م.

(13) د. محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2013، ص317

(14) Edwin Mansfield, Economics, Norton Company, New York, 1989, p299

(15) عبد الحميد الغزالي، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً، الجامعات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص248

(16) د. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص223.

(17) حلو موسى بوخاري، مصدر سابق ذكره، ص71.

- ❖ إذا كانت المصارف التجارية تتوفر لديها احتياطات فائضة، فأنها لن تحتاج إلى الاقتراض من البنك المركزي ولهذا تصبح أهمية سعر إعادة الخصم ضئيلة مهما كان مرتفعاً أو منخفضاً (18).
- ❖ لا يوجد تأثير لسعر إعادة الخصم وقت الكساد الشامل، حيث ان تكلفة الائتمان هي إحدى العوامل والتي يأخذها رجال الاعمال بنظر الاعتبار عند تقرير استثماراتهم - بالإضافة إلى الأرباح المتوقعة، وكذلك أثره ضعيف وقت الانتعاش وذلك بسبب التوقعات المتفائلة التي تسود عادة رجال الأعمال في مثل هذه الظروف.
- ❖ تضعف هذه الأداة عندما تتوفر للمصارف التجارية مصادر أخرى للتزود بالسيولة سواء الاقتراض من المصارف التجارية الأخرى او من سوق رأس المال أو من فروع المصارف العاملة في الخارج.
- ❖ ان التغييرات في سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الائتمان المصرفي الا في حالة توفر سوق خصم واسعة ومنظمة وينتشر التعامل بالأوراق المالية، وهذا متوفر أكثر بالبلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية (19).
- ولكن مع ذلك فالتغير في سعر الخصم تأخذ المصارف التجارية بعين الاعتبار، وهذا ما يسمى بأثر الاعلان، لان البنك المركزي كما سبق ذكره هو الملجأ الأخير للإقراض وهو بنك البنوك، ولذلك فأن التغير في سعر إعادة الخصم يظهر موقف الحكومة والبنك المركزي من كلفة الائتمان الذي توفره المصارف لعملائها، ويترك شعوراً لدى العملاء بأن السلطات النقدية عازمة على التوسع النقدي في حالة تخفيض سعر إعادة الخصم او الانكماش في حالة رفع سعر إعادة الخصم (20)

ج. نسبة الاحتياطي القانوني:

يتدخل البنك المركزي من خلال تأثيره بعرض النقد عبر التأثير في نسبة ما تحتفظ به المصارف من ودائع، باختصار يكون تأثير البنك في المقدرة الاقراضية للمصارف من خلال رفع النسبة المخصصة وخفضها لاحتفاظ المصارف بودائعها في البنك المركزي (21)، ويعرض (نسبة مئوية معينة يقوم بتحديددها البنك المركزي من كمية الوديعة التي تعمل بها المصارف، وذلك بهدف تقييد هذه المصارف وعدم تماديها في توظيف مجموع مبالغ هذه الودائع في أنشطة وفرص استثمارية ذات مخاطر عالية، مما قد يعرضها إلى خسائر كبيرة وبالتالي عدم قدرة هذه المصارف بالوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين) (22).

في حالة عجز أي مصرف عن الاحتفاظ للحد الأدنى من الاحتياطي المطلوب المنصوص عليه يجوز للبنك المركزي ان يفرض نسبة فائدة على سبيل العقوبة يتم تحصيلها على اساس عجز الاحتياطي في هذا المصرف حتى تتم تغطية هذا العجز (23).

• أثر سياسة الاحتياطي القانوني:

في حالة قيام البنك المركزي بزيادة العرض النقدي وذلك بتحرير بعض ودائع المصارف لديه كخفض النسبة للاحتياطات القانونية مثلاً، مما يؤدي إلى زيادة في الموجودات النقدية والتي سوف تحاول العمل على توظيفها من خلال توسيع الائتمان، ويؤدي ذلك إلى حال فائض في سوق الائتمان المصرفي، وهذا الفائض يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض المصرفية (24). أما في حالات التضخم فإن البنك المركزي يستطيع أن يكبح جماح التضخم عن طريق رفع نسبة الاحتياطي النقدي، حينئذ تضطر المصارف التجارية إلى تخفيض حجم الائتمان، إذ قد تجد البنوك نفسها مضطرة إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن، حتى تتمكن من رفع رصيدها لدى البنك المركزي للقدر الذي تطلبه نسبة الاحتياطي الجديدة، أما إذا أراد البنك المركزي أن يحدث توسعاً في النشاط الاقتصادي فإنه يخفض من هذه النسبة، وبالتالي تتوسع البنوك التجارية في منح الائتمان (25).

(18) د. عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، لا يوجد دار للنشر، بغداد 1986، ص393

(19) د. هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، مصدر سابق ذكره، ص263.

(20) نفس المصدر السابق، ص264

(21) باسم خميس عبيد الشمري، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار، اطروحة ماجستير، جامعة بغداد، 2008.

(22) د. فلاح حسن عداي الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، مصدر سابق ذكره، ص31

(23) احلام حميد كريم العباسي، دراسة في التوجهات الجديدة لمسار البنك المركزي العراقي لما بعد الحصار، مؤتمر في الاردن، 2005، ص8.

(24) حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي، وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص75

(25) سامر جلد، البنوك الجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص84

• **فعالية سياسة الاحتياطي القانوني :**

- ❖ لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد الاقتصادي، فتخفيضها يحسن من السيولة للمصارف ذات الصبغة التجارية قد لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان نظراً للتوقعات المتشائمة حول الأرباح (26).
- ❖ لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد الاقتصادي، فتخفيض نسبتها يحسن من السيولة لدى المصارف التجارية قد لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان نظراً للتوقعات المتشائمة حول الأرباح (27).
- ❖ لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد الاقتصادي، فإن خفض نسبة السيولة عند المصرف التجاري قد لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان نظراً للتوقعات المتشائمة حول الأرباح (28).
- ❖ لا يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة بصورة متكررة (29) وعلى فترات قصيرة، وذلك لأن ذلك يحدث اضطراب في عمل البنوك، كذلك زيادة تكلفتها للبنوك، ويخلق حالة من عدم التأكد لدى المصارف التجارية (30).

2. أدوات السياسة النقدية (المباشرة) :

تعد ضوابط سعر الفائدة الأكثر شيوعاً من بين الأدوات المباشرة، فضلاً عن الحدود القصوى الائتمانية لكل بنك، مع الاقراض الموجه من جانب البنوك المركزية:

- أ. **ضوابط أسعار الفائدة :** تفيد تلك الضوابط في احتواء آثار التسعير غير التنافسي، إلى أن لهذه السياسة آثار سلبية، حيث نجد إن هذه الضوابط تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد المالية وإلى ترشيد الائتمان. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الممكن التحايل بسهولة على الحد الأعلى المفترض بتحويل الوديعة المصرفية إلى موجودات تدر عائداً بسعر السوق مثل النقد الأجنبي أو إلى سلع (31).
- ب. **تأطير القروض :** هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بوضع حد أقصى لمجموع الائتمان الذي تعطيه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام، وتكون هذه النسبة إما على شكل نسبة مئوية من إجمالي المبالغ المتوفرة لدى المصرف أو على شكل نسبة مئوية معينة من رأس المال للمصرف (32).
- ج. **التوجيه الانتقائي للقروض:** تقوم السياسة النقدية بضخ الائتمانات إزاء بعض قطاعات الاقتصاد التي تمثل أهمية استراتيجية، والتأثير في حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد وكلفة التحصيل عليها وأمد الاستحقاق، وبذلك التمييز بين أنواع الائتمان لدى المصارف عبر التوزيع على الأنشطة المكونة للاقتصاد الوطني، بحسب أهميتها (33).
- د. **الإقناع الأدبي :** يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية من خلال الإقناع كي تتصرف في الاتجاه الذي يرغب فيه البنك المركزي، وعليه فهو عبارة عن طلب البنك المركزي من المصارف التجارية إتباع سياسة معينة دون اللجوء إلى إجراء كمي وهذا راجع إلى العلاقة الوثيقة بين البنك المركزي والمصارف التجارية.

(26) وقد اثبتت أمريكا هذه السياسة في عامي 1937 – 1938 حيث رفع مجلس البنوك الفدرالي النسبة في عام 1937 إلى الحد الأقصى المسموح به في القانون. وبعد أن اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانحسار خفض هذه النسبة في نهاية عام 1938.

(27) وقد اثبتت أمريكا هذه السياسة في عامي 1937 – 1938 حيث رفع مجلس البنوك الفدرالي النسبة في عام 1937 إلى الحد الأقصى المسموح به في القانون. وبعد أن اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانحسار خفض هذه النسبة في نهاية عام 1938.

(28) وقد اثبتت أمريكا هذه السياسة في عامي 1937 – 1938 حيث رفع مجلس البنوك الفدرالي النسبة في عام 1937 إلى الحد الأقصى المسموح به في القانون. وبعد أن اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانحسار خفض هذه النسبة في نهاية عام 1938.

(29) د. هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص268-269

(30) A SELECTIVE SURVEY IFM, INDIRECT MONETARY INSTRUMENTS, Washington, 1998, P5

(31) د. عبد الحق نجاح، الأدوات النقدية غير المباشرة، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص4.

(32) حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص77.

(33) د. عماد محمد علي العاني، اندماج الاسواق المالية -اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، مكتبة بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العراق، 2002، ص40

المبحث الثاني / بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

أولاً / عرض النقود Supply of Money:

يقصد بعرض النقود الكمية المتداولة للنقود في الاقتصاد الكلي في أي وقت من الأوقات، وبشكل عام يتكون عرض النقد من العملات المتداولة والودائع المصرفية لذا يختلف حجم عرض النقود وفقاً لحجم وطبيعة الودائع المصرفية الداخلة في عرض النقود (34). ويمكن التمييز بين مقياسين أساسيين لعرض النقود هما (35):

1. **مقياس M1/ عرض النقود الضيق:** ويشتمل هذا المقياس على العملة المتداولة في الاقتصاد سواءً كانت ورقية أم معدنية يضاف إلى ذلك الودائع المصرفية القابلة للسحب في أي لحظة ويطلق عليها ودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية وعليه:

$$M_1 = CR + DD \quad \text{حيث أن:}$$

CR = Currency In Circulation (النقود المتداولة)

DD = Demand Deposits (ودائع تحت الطلب)

2. **مقياس M2/ عرض النقود الواسع:** ويشتمل هذا المقياس بالإضافة إلى M1 على الودائع لأجل أي التي تحتاج إلى فترة زمنية لتدخل في عملية التداول مثل الودائع المربوطة كذلك حسابات التوفير وعليه:

$$M_2 = M_1 + TD + S$$

حيث أن:

M1= عرض النقود الضيق

TD= Time Deposits (ودائع لأجل)

S= Saving (حسابات التوفير الاعتيادية)

وهناك مفاهيم أوسع لعرض النقود، فيوجد مقياس M3 حيث يضاف إلى M2 الودائع الثابتة الكبيرة العائدة للمستثمرين والشركات الكبرى. كذلك مقياس M4 والذي يشمل بالإضافة إلى M3 على الأصول المالية ذات السيولة العالية والتي تصدر عن الحكومة بغرض الاقتراض لفترات قصيرة وتكون غالباً سريعة التداول وتحول إلى أرصدة نقدية ويطلق عليها أشباه النقود. (36)

يستطيع البنك المركزي توظيف أدوات السياسة النقدية السابقة إما بزيادة أو تقليل معدلات النمو في عرض النقود، ما ينعكس ذلك على سعر الفائدة لأن سعر الفائدة هو بمثابة سعر للنقود، عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود وكساد، فإن هذا يستدعي تطبيق سياسات نقدية ذات طابع توسعي من خلال عملية الشراء في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، مما ينتج ذلك عن تخفيض سعر الفائدة (37).

ولأهمية السياسة النقدية، وما يرتبط بها من سياسات مصرفية، سياسات إدارة السيولة والعائد وكفاية رأس المال وإدارة مخاطر الائتمان، وما يدور حولها ومدى فاعلتها ودرجة كفاءتها في التصدي للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد (38).

(34) د. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 181

(35) انظر في:

- مايكل ابد جمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص 207.
- د. نزار سعد الدين العيسى ابراهيم سليمان قطف، مصدر سابق ذكره، ص 283-284.

(36) د. نزار سعد الدين العيسى ابراهيم سليمان قطف، مصدر سابق ذكره، ص 283-284.

(37) د. نزار سعد الدين العيسى ابراهيم سليمان قطف، مصدر سابق ذكره، ص 283-284.

(38) عبد الحميد الغزالي، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً، الجامعات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 251-252.

ثانياً / مؤشر التضخم Inflation Index:

إن هذا المؤشر يمثل أهم مؤشرات السياسة النقدية ويسترشد به في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الأسعار وسعر الصرف، وقد عبر هذا المؤشر عن (التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك) ⁽³⁹⁾، ويعرف التضخم بوصفه (عملية الارتفاع المستمر في الأسعار أو ما يكافئ وهو الانخفاض المستمر قيمة في النقود)، إن هذا التعريف يشير إلى اعراض التضخم ولا يذكر شيئاً عن اسباب التضخم وتأثيره، إن ارتفاعاً في سعر سلعة مفردة هو ليس تضخماً إذا عوض عنه بانخفاض في اسعار سلع أخرى، ومن جهة أخرى فإن زيادة في المستوى العام للأسعار الناتجة عن مثلاً ارتفاع في اسعار الوقود لا يعد تضخماً ما لم ترافقه استجابات تنتج سلاسل من زيادات الاسعار المستمر عبر الزمن، إن ارتفاعاً مستداماً في المستوى العام للأسعار يعني أن كمية معينة من النقود سوف تشتري كمية اصغر من السلع ولذلك فإن التعريف البديل للتضخم هو أن التضخم يعني انخفاضاً مستمراً في القوة الشرائية للنقود ⁽⁴⁰⁾.

المؤشرات الاقتصادية التي لها دلالات مسببة في التضخم وبالصورة التالية ⁽⁴¹⁾:

- سعر الصرف Exchange Rate.
- سعر الفائدة Interest Rate.
- عجز أو فائض الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي Deficit or surplus/G.D.P.
- إجمالي الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي External Debt Total/G.D.P.
- العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات Balance of payment.
- حالة عدم الاستقرار والفساد.

1. أنواع التضخم ⁽⁴²⁾:

- أ- التضخم الاصيل: ينتج عندما لا يقابل زيادة الطلب زيادة في الانتاج ، الذي ينعكس بدوره على ارتفاع الاسعار.
- ب- التضخم الزاحف: ويكون هذا النوع ذات ارتفاع بطيء بالأسعار .
- ت- التضخم المكبوت: وهي عبارة عن منع للأسعار من الارتفاع عبر انتهاج سياسات تضع قيود وضوابط .
- ث- التضخم المفرط: وهو عبارة عن التداول السريع للنقد في الاسواق والناتج عن معدلات التضخم المرتفعة والتي تسبب انهيار للعملة الوطنية في البلد مثلما حدث في المانيا عام 1921 و عام 1923 ، وكذلك في هنجاريا عام 1945 ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كما تعد سياسات التضخم المستهدفة هي نظاما للسياسات النقدية والذي يتصف بالإعلان عن الاهداف الرسمية لمعدلات التضخم ولفترات زمنية محددة قد تكون واحدة فأكثر ، فضلا عن الوضوح للاعترافات الظاهرة بأن خفض الذي يرافقه الاستقرار بالتضخم على الامد الطويل يعتبر من اول اهداف سياسات النقد ⁽⁴³⁾.

ثالثاً / الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

وهو إحدى الطرق لقياس حجم الاقتصاد. الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة. وهذا بذلك على خلاف الناتج القومي الإجمالي والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم محلياً أو خارج هذه المنطقة ⁽⁴⁴⁾. انه المصطلح الذي يطلق على مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال عام معين. وهو المقدار الذي يتحدد نتيجة لقيامها بتطبيق المقياس النقدي لتقييم مجمل السلع من الإبرة إلى الصاروخ- والتي تقوم الدولة بتصنيعها من مواردها المحلية من عناصر الأرض والعمالة ورأس المال إذن (GDP) يساوي مجمل إنتاج السلع الاستهلاكية والاستثمارية، والمشروعات الحكومية وصافي الصادرات للدول الأخرى.

⁽³⁹⁾ عباس كاظم الدعيمي، مصدر سابق، ص259.

⁽⁴⁰⁾ محمد صالح القرشي، مصدر سابق، ص287.

⁽⁴¹⁾ أحمد حسين الهيتي، خالد حمادي المشهداني، رفاة عدنان الطائي، تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركيب، جامعة الموصل، العراق، ص15.

⁽⁴²⁾ http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/jurnal/1/athar.htm .)

⁽⁴³⁾ حلو موسى بوخاري، مصدر سابق، ص108.

⁽⁴⁴⁾ وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010، بيروت، ص 15.

ومعيار (GDP) له استخدامات عديدة ولكن أهمها على الأطلاق هو لقياس مجمل الإداء لاقتصاد ما، فإذا ما سحنت لك الفرصة لقياس ما حدث أبان فترة الكساد العظيم والذي يوضح حيث شهد (GDP) هبوطاً في الفترة ما بين عامي 1921-1933، حيث أنخفض من 140 بلايين دولار إلى 56 بليون دولار وأدى إلى الانخفاض الحاد في القيمة الدولارية للسلع⁽⁴⁵⁾.
الناتج الكلي الاجمالي = (السعر للوحدة الواحد) * (الكمية المنتجة من السلعة)
الدخل الكلي (الاجمالي) = (سعر الوحدة) * (الكميات المباعة من السلع)

أما عند ارتفاع حجم الناتج من وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد، وكذلك ارتفاع حجم الدخل الكلي إلى نفس المستوى، أي ارتفاع في الدخل الذي يحصل عليه عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية⁽⁴⁶⁾.
تم قياس تطور علاقة القطاع المصرفي بالنشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية من خلال دراسة ارتباط مؤشرات الحجم الكلي للقطاع مقاساً بإجمالي الموجودات المصرفية وإجمالي الودائع المصرفية وإجمالي الائتمان بالقطاعات الخاصة إلى الناتج المحلي (الإجمالي) بدورة الأعمال خلال الفترة (1999-2005) ومقارنتها بالفترة (1991-1998) وقد تميزت الفترة (1991-1998) بكونها كانت بشكل عام مرحلة انتهاز عدد من الدول العربية اصلاحات هيكلية بهدف تحسين الإداء ومعالجة أوجه الضعف والاختلالات في القطاع المصرفي

المبحث الثالث/ دراسة واقع حال البنك المركزي العراقي من خلال المراحل التي مرت بها أدوات السياسة النقدية ومؤشرات كفاءتها في العراق

أولاً/ عقد السبعينات من القرن الماضي :

شهدت السياسة النقدية في العراق خلال هذه الفترة اتساعاً ملحوظاً لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك للزيادة الحاصلة في العوائد النفطية، وبسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية، بعد تصحيح الأسعار في عامي 1973 و1979، ونتيجة لإعادة سيطرة الدولة على الثروة النفطية بعد عمليات التأميم التي ابتدأت في عام 1972، مما حدا بالحكومة إلى التوسع الكبير في الانشطة الاقتصادية في مختلف المجالات والقطاعات.

ثانياً/ عقد الثمانينات من القرن الماضي :

بدأت المسيرة المعاكسة للاقتصاد العراقي بالتزامن مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، و ما أدت الى تغيرات في مسار الإنفاق، كالتوسع في جانب الإنفاق الاستثماري الحكومي والتوسع الكبير في جانب الانفاق الجاري لسد المتطلبات الأساسية للحرب، وقد رافق ذلك تدهور حجم الصادرات النفطية بعد إيقاف منافذ التصدير نتيجة للحرب وانخفاض الطلب العالمي على النفط، والتراجع في أسعار النفط الخام في السوق الدولية، لذلك دخل العراق في دوامة من المشكلات أثرت بشكل كبير في تراجع معظم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية .

ثالثاً/ عقد التسعينات من القرن الماضي :

وتميزت السياسة النقدية في العراق في هذه الفترة بكونها سياسة تكييفية (Accommodating) هدفها الأساسي تسهيل التمويل المصرفي للعجز الحكومي، دون أن يكون لها أي خيار في ذلك مما أفقدها الاستقلالية الموضوعية للتأثير بين السياسة المالية والتخفيض من نتائجها التوسعية والتضخمية الشديدة، وعليه فقد شهدت إرباكاً واضحاً في استخدام أدواتها المعهودة بسبب ذلك لغرض تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكبح جماح التضخم مما نتج من:-
1- حالة الحصار التي تعرض لها العراق وانعكاس تأثيراتها.

- 2- الإنفاق الحكومي الواسع وبخاصة منه ما يتعلق بالإنفاق العسكري ونفقات إعادة الإعمار.
- 3- العجز المالي الحكومي الناتج بدوره عن الإنفاق الحكومي الواسع ونضوب الإيرادات الاعتيادية الحكومية من ضرائب ورسوم كمركية وغيرها .
- 4- التمويل المصرفي للعجز فقد تم تمويل العجز الحاصل في الموازنة الحكومية من خلال الاستدانة داخلياً من كل من البنك المركزي والمصارف التجارية وذلك لعدم توافر وسائل تمويل أخرى غير تضخمية وقد أدى ذلك إلى زيادات كبيرة بعرض النقود.

رابعاً/ السياسة النقدية بعد عام 2003 :

بدأت عملية التغيير في سياسات البنك المركزي العراقي الذي أعتمد على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال برامج خاصة لتطويره وتأهيله وأخذ دوره في رسم سياسته النقدية وهذا ما يسمى برامج إصلاح النظام المالي بشكل عام والنظام النقدي بشكل خاص ومعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات العراقي .
وفي عام 2004 صدر قانونه رقم (56) لسنة (2004) وقانون المصارف حيث انتقلت السياسة النقدية من التدخل المباشر من قبل السلطة إلى الاستقلالية التامة في ظل النظام الجديد، حيث تستطيع أن تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررهما المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد.

ونلاحظ ان البنك قد واكب التحولات والتطورات عبر ادوات النقد لديه وقام بتفعيل وتحريك عجلة الاقتصاد في السوق عبر مجموعة من اجراءاته الفنية والقانونية وقد جسد ذلك التحول القانون الجديد للبنك المركزي وقام باستبدال ادواته المستخدمة بالاعتماد على الادوات النقدية الغير المباشرة وتقييد ادواته النقدية المباشرة بالمرحلة الحديثة ، فضلا على اعتبار النوع الاخير ميثبا للنشاط

(45) سامو يلسن، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، 2006، لبنان، ص 451.

(46) وديع طوروس، مصدر سابق ذكره، ص 15-151.

الاقتصادي في القطاع الخاص لكونه يمنح الدولة التدخل بالعلاقات الاقتصادية ، وصارت ابرز اهداف البنك المركزي العراقي هو كبح الجماح للتضخم والاستقرار في الاسعار بالسوق المحلية والمحافظة على نظام مستقر وثابت مستندا للسوق وتنافسي في نفس الوقت بغية تحقيق رفاهية بالاقتصاد الوطني وتوفير فرص للعمل ورفع قيمة الدينار العراقي ليكون اكثر جاذبية من الدولار.

خامساً/ اهم اعمال السياسة النقدية في العراق خلال العشر سنوات الأخيرة

1. استقرار في سعر صرف الدينار.
2. توفير واقامة غطاء من العملات الاجنبية ، حيث تم توفير ما يعادل 100% من العملات المصدرة كغطاء من العملات الاجنبية .
3. التسهيلات المصرفية القائمة على إدارة السيولة المصرفية بفاعلية وسهولة أكثر من خلال تشجيع التعامل بين المصارف التجارية فيما بينها (Inter Bank)
4. متطلبات الاحتياطي الإلزامي يعتبر أحد الأدوات الغير المباشرة للسياسات النقدية حيث يقوم البنك المركزي العراقي بالاحتفاظ بكمية محددة من الودائع يحددها حسب ما يتطلبه وضع النشاط الاقتصادي خلالها السيطرة على السيولة والائتمان للجهاز المصرفي ومن السيطرة على عرض النقد والذي ينعكس على مستوى التضخم للبلد.

نشرة البنك المركزي (المبالغ بالدينار العراقي)						
التضخم	سعر السياسة النقدية (سعر الخصم)	الاحتياطي القانوني	عرض النقد		الناتج المحلي الإجمالي	السنوات المبحوثة بالدراسة
			الضيق (M1)	الواسع (M2)		
		المبلغ بالترليون	المبالغ بالمليار			
125.1	6%	7.6	51,743.00	60,386.00	158,000.50	2010
132.1	6%	7.8	62,474.00	72,178.00	211,000.30	2011
140.1	6%	7.1	63,736.00	75,466.00	245,000.20	2012
142.7	6%	9.6	73,831.00	87,679.00	272,346.40	2013
145.9	6%	10.5	72,692.00	90,728.00	259,830.80	2014
148	6%	9.4	65,435.00	82,595.00	207,000.90	2015
104.1	4%	8.7	70,773.00	88,082.00	196,000.50	2016
104.3	4%	6.5	71,162.00	89,441.00	225,000.70	2017
104.7	4%	10.4	77,829.00	95,390.70	251,000.10	2018
104.5	4%	9.6	86,771.00	103,441.10	277,884.90	2019
105.1	4%	9.2	103,353.00	119,906.00	198,774.30	2020

جدول رقم (1) من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الصادرة من البنك المركزي العراقي

الفصل الثالث / الجانب العملي للدراسة**المبحث الاول / الاحصاءات الوصفية**

الاحصاء الوصفي لجميع المتغيرات خلال فترة الدراسة من عام (2010) الى عام (2020)، خصص الجدول رقم (1) إدناه لعرض المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والحدود العليا والدنيا لجميع المتغيرات، وكما في الجدول الاتي:

جدول (2) الاحصاء الوصفي لجميع متغيرات الدراسة الاحتياط القانوني (1X):

Variable	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev
Y1	72709	71162	103353	51743	13594.720
Y2	87754	88082	119906	60386	15871.950
Y3	123	125	148	104	19.027
Y4	227440	225001	277885	158001	37148.160
X1	8764	9200	10500	6500	1336.617
X2	0.051	0.060	0.060	0.040	0.010

اولا / الاحتياط القانوني (1X)

قد أتضح ان أقل قيمة للاحتياط القانوني بلغت (6500) من الناتج المحلي الاجمالي، في حين أن أعلى قيمة بلغت (10500)، وبوسط حسابي قدرة (8764) وانحراف معياري بلغ مقداره (1336.617).

ثانيا / سعر الخصم (2X)

قد تبين ان أقل قيمة لسعر الخصم بلغت (0.040)، في حين أن أعلى قيمة لسعر الخصم بلغت (0.060)، وبوسط حسابي قدرة (0.051) وانحراف معياري بلغ مقداره (0.010).

ثالثا / عرض النقد :**أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (1Y) :**

قد تبين ان أقل قيمة للنقد بالمفهوم الضيق بلغت (51743)، في حين أن أعلى قيمة للنقد بالمفهوم الضيق بلغت (103353)، وبوسط حسابي قدرة (72709) وانحراف معياري بلغ مقداره (13594.720).

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع (2Y) :

قد أتضح ان أقل قيمة للنقد بالمفهوم الواسع بلغت (60386)، في حين أن أعلى قيمة للنقد بالمفهوم الواسع بلغت (119906)، وبوسط حسابي قدرة (87754) وانحراف معياري بلغ مقداره (15871.950).

رابعا / التضخم (3Y)

قد تبين ان أقل قيمة للتضخم بلغت (104)، في حين أن أعلى قيمة للتضخم بلغت (148)، وبوسط حسابي قدرة (123) وانحراف معياري بلغ مقداره (19.027).

خامسا / الناتج المحلي الاجمالي الجاري (4Y)

قد أتضح ان أقل قيمة للناتج المحلي الاجمالي الجاري بلغت (158001)، في حين أن أعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي الجاري بلغت (277885)، وبوسط حسابي قدرة (227440) وانحراف معياري بلغ مقداره (37148.160).

وقد قام الباحثون باستخدام إختبار الارتباط لسبيرمان لدراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المستخدمة في نماذج الدراسة، وكانت معاملات الارتباط للمتغيرات في الدراسة كما في الجدول إدناه:

جدول رقم (3) مصفوفة إختبار معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

2X	1X	4Y	3Y	2Y	1Y	Correlation
					1.000	1Y
					-----	Probability
				1.000	0.945	2Y
				-----	0.000	Probability
			1.000	0.382-	0.255-	3Y
			-----	0.247	0.450	Probability
		1.000	0.173	0.391	0.509	4Y
		-----	0.612	0.235	0.110	Probability
	1.000	0.551	0.292	0.524	0.601	1X
	-----	0.079	0.384	0.098	0.050	Probability
1.000	0.029-	0.000	0.866	0.751-	0.635-	2X
-----	0.933	1.000	0.001	0.008	0.036	Probability

ويبين الجدول رقم (3) عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، كما يشير الى وجود علاقة طردية (موجبة) بين المتغير المستقل (سعر الخصم (سعر السياسة النقدية) مع المتغيرات التابعة (عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) ، وعرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) و(التضخم) باستثناء متغير الناتج المحلي الاجمالي الجاري ، وقد بلغت درجة الارتباط (0.036؛ 0.008؛ 0.001) على التوالي، كذلك يبين عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل (الاحتياطي القانوني) مع المتغيرات التابعة (عرض النقد) بالمفهوم الضيق (M1)، وعرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) والتضخم والناتج المحلي الاجمالي الجاري.

المبحث الثاني / إختبار الفرضيات

النموذج الاول: النموذج المتعلق بإختبار الفرضية الاولى والثانية

1- معامل تضخم التباين (VIF)

إختبار معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الاول، وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (4) نتائج إختبار معامل تضخم التباين (VIF) لنموذج الدراسة الاول

معامل تضخم التباين VIF	المتغيرات
-	1Y
1.007	1X
1.007	2X

يشير الجدول رقم (4) أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10)، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج الأول.

2- إختبار الفرضية الأولى والثانية

جدول رقم (5) الخاص بإختبار الفرضية الأولى والثانية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	77816.920	26467.890	2.940	0.019
1X	4.099	2.318	1.768	0.015
2X	805901.800-	296642.400	2.717-	0.026
R-squared	0.587	Adjusted R-squared		0.484
F-statistic	5.694	(Prob(F-statistic		0.029

يبين الجدول رقم (5) ان لهذا النموذج معنوية بالاعتماد على النتائج التي ظهرت بالتحليل الإحصائي ، حيث كانت قيمة (F-) Prob) statistic) اقل من (0.05) وكانت (0.029) وهذا يبين ان الانموذج صالحا للاختبار والنتائج قبول اعتمادها ، أما بالنسبة لقيمة R-squared) فكانت (0.587) وهذا يدل على أن قوة تفسير المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي (59) %، أما قيمة (Adjusted R-squared) فكانت (0.484) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تقوم بالتأثير على المتغير التابع بنسبة (48) % اما المتبقي فيعود الى عوامل (متغيرات) أخرى.

أ- تفسير الفرضية الأولى

كذلك يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل السياسة النقدية (الاحتياط القانوني) هي اقل من (0.05) حيث بلغت (0.015)، وهذا دليل على وجود أثر معنوي للسياسة النقدية (الاحتياطي القانوني) على تحقيق الإستقرار الاقتصادي (عرض النقد بالمفهوم الضيق).

ب- تفسير الفرضية الثانية

كذلك يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل السياسة النقدية (سعر الخصم) هي اقل من (0.05) حيث بلغت (0.026) ، مما يدل على أن هناك أثر معنوي عكسي للسياسة النقدية (سعر الخصم) على الإستقرار الاقتصادي (عرض النقد بالمفهوم الضيق)، مما يعني أن ارتفاع سعر الخصم فهذا يؤدي الى خفض عرض النقد بالمفهوم الضيق والعكس صحيح. وتبين النتائج وجود تأثير للسياسة النقدية (سعر الخصم) في تحقيق استقرار اقتصاديا (عرض النقد بالمفهوم الضيق) في العراق خلال فترة الدراسة 2010-2020 وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة.

النموذج الثاني: النموذج المتعلق بإختبار الفرضية الثالثة والرابعة

1- معامل تضخم التباين (VIF)

إختبار معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الثاني، وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (6) نتائج إختبار معامل تضخم التباين (VIF) لنموذج الدراسة الثاني

المتغيرات	معامل تضخم التباين VIF
2Y	-
1X	1.007
2X	1.007

يشير الجدول رقم (6) أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10)، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج الثاني.

2- إختبار الفرضية الثالثة والرابعة

جدول رقم (7) الخاص بإختبار الفرضية الثالثة والرابعة

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.010	3.375	27500.850	92805.830	C
0.032	2.168	2.409	5.223	1X
0.012	3.239-	308219.500	998298.400-	2X
0.591	Adjusted R- squared		0.673	R-squared
0.011	(Prob(F- statistic		8.239	F-statistic

يبين الجدول رقم (7) بان هذا النموذج ذو معنوية بالاعتماد على النتائج المتحصلة من تحليلها احصائيا ، اذ كانت قيمة (F-) (Prob) statistic) اقل من (0.05) وكانت (0.011) وهذا دليل على ان النموذج صالحا للإختبار ونتائجها لها قابلية اعتماد ، أما بالنسبة لقيمة (R-squared) فكانت (0.673) وهذا يوضح لنا أن القوة لتفسير المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي (67%) ، أما قيمة (Adjusted R-squared) فكانت (0.591) مما يعني أن المتغيرات المستقلة ذات تأثير بالمتغير التابع بنسبة (59%) اما المتبقي فتعود الى عدة عوامل (متغيرات) أخرى.

أ- تفسير الفرضية الثالثة

كذلك يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل السياسة النقدية (الاحتياط القانوني) هي اقل من (0.05) حيث بلغت (0.032)، مما يدل على وجود أثر معنوي للسياسة النقدية (الاحتياطي القانوني) على الإستقرار الاقتصادي (عرض النقد بالمفهوم الواسع).

ب- تفسير الفرضية الرابعة

كذلك يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل السياسة النقدية (سعر الخصم) هي اقل من (0.05) حيث بلغت (0.012)، مما يدل على أن هناك أثر معنوي عكسي للسياسة النقدية (سعر الخصم) بتحقيق استقرارا اقتصادي (عرض النقد بالمفهوم الواسع)، مما يعني أن ارتفاع سعر الخصم يؤدي الى انخفاض عرض النقد بالمفهوم الواسع والعكس صحيح. وتبين النتائج وجود تأثير للسياسة النقدية (سعر الخصم) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (عرض النقد بالمفهوم الواسع) في العراق خلال فترة الدراسة 2010-2020 وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

النموذج الثالث: النموذج المتعلق بإختبار الفرضية الخامسة والسادسة

1- معامل تضخم التباين (VIF)

تم إختبار معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الثالث، وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (8) نتائج إختبار معامل تضخم التباين (VIF) لنموذج الدراسة الثالث

معامل تضخم التباين VIF	المتغيرات
-	3Y
1.007	1X
1.007	2X

يشير الجدول رقم (8) أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10)، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج الثالث.

2- إختبار الفرضية الخامسة والسادسة

جدول رقم (9) الخاص بإختبار الفرضية الخامسة والسادسة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.436	0.820	16.081	13.185	C
0.025	1.714	0.001	0.002	X1
0.000	9.698	180.231	1747.918	X2
0.903	Adjusted R-squared		0.922	R-squared
0.000	Prob (F-statistic)		47.441	F-statistic

يبين الجدول رقم (9) من خلال نتائج التحليل الإحصائي معنوية النموذج، حيث كانت قيمة (F-statistic) (Prob) أقل من (0.05) وكانت (0.000) مما يدل على ان الانموذج صالح للإختبار ونتائجه قابلة للاعتماد، أما بالنسبة لقيمة (R-squared) فكانت (0.922) مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي (92)٪، أما قيمة (Adjusted R-squared) فكانت (0.903) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالمتغير التابع بنسبة (90)٪ اما المتبقي فتعود الى عوامل (متغيرات) اخرى.

أ- تفسير الفرضية الخامسة

كذلك يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل السياسة النقدية (الاحتياط القانوني) هي أقل من (0.05) حيث بلغت (0.025)، مما يدل على وجود أثر معنوي للسياسة النقدية (الاحتياط القانوني) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (التضخم).

ب- تفسير الفرضية السادسة

كذلك يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل السياسة النقدية (سعر الخصم) هي أقل من (0.05) حيث بلغت (0.000)، مما يدل على أن هناك أثر معنوي طردي للسياسة النقدية (سعر الخصم) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (التضخم)، مما يعني أن ارتفاع سعر الخصم يؤدي الى ارتفاع التضخم والعكس صحيح. وتبين النتائج وجود تأثير للسياسة النقدية (سعر الخصم) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (التضخم) في العراق خلال فترة الدراسة 2010-2020 وهو ما يؤكد صحة الفرضية السادسة للدراسة.

النموذج الرابع: النموذج المتعلق بإختبار الفرضية السابعة والثامنة

1- معامل تضخم التباين (VIF)

تم إختبار معامل تضخم التباين (VIF) للنموذج الرابع، وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (10) نتائج إختبار معامل تضخم التباين (VIF) لنموذج الدراسة الرابع

معامل تضخم التباين VIF	المتغيرات
-	4Y
1.007	1X
1.007	2X

يشير الجدول رقم (10) أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10)، مما يدل على عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج الرابع.

2- إختبار الفرضية السابعة والثامنة

جدول رقم (11) الخاص بإختبار الفرضية السابعة والثامنة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.000	25.543	0.465	11.870	C
0.210	1.362	0.000	0.000	X1
0.901	-0.129	5.208	-0.670	X2
-0.009	Adjusted R-squared		0.193	R-squared
0.424	Prob(F-statistic)		0.958	F-statistic

يبين الجدول رقم (11) من خلال نتائج التحليل الإحصائي معنوية النموذج، حيث كانت قيمة (F- statistic) (Prob) أعلى من (0.05) وكانت (0.424) مما يدل على ان النموذج غير صالح للإختبار ونتأجه غير قابلة للاعتماد، في هذه الحالة حتى وأن كانت قيمة (Prob) للمتغيرات المستقلة أقل من (0.05) لا يمكن قبول الفرضيات بسبب عدم صلاحية النموذج ككل.

الفصل الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات

1. تعد مشكلة التضخم من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نظرا لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد .
2. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية حقيقية في مجال الصناعة والاستثمار والأسواق المحلية إذ يحتاج العراق لمعالجة هذه الاختلالات إلى تنسيق وتفعيل ومشاركة السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى (السياسة المالية، والسياسة الاستثمارية والسياسة الإنتاجية).
3. اتضح ان الامر الذي يدفع السلطة النقدية بالعراق الى التغيير في اطر العمل بالسياسات النقدية المتبعة هو ناتج عن التطور الحاصل بالاقتصاد في العراق ، مما جعله ان يمنح البنك المركزي استقلالية باتخاذ قراراته بما يتفق مع الاهداف السياسية والاقتصادية في البلد .
4. يتميز الاقتصاد العراقي في حالة عدم الاستقرار بعد الأوضاع التي حدثت على الصعيدين الاقتصادي والسياسي خلال مدة الدراسة 2010-2020.
5. السيطرة على التضخم من خلال أدوات السياسة النقدية مما يؤدي الى بناء اقتصاد قوي يتحمل الصدمات غير المتوقعة.
6. وجود علاقة طردية (موجبة) بين المتغير المستقل سعر السياسة النقدية مع المتغيرات التابعة عرض النقد بالمفهوم الضيق 1M، وعرض النقد بالمفهوم الواسع 2M والتضخم.
7. وجود أثر معنوي للاحتياطي القانوني على الاستقرار السياسي خلال مدة الدراسة 2010-2020

ثانياً / التوصيات

1. إدخال إصلاحات اقتصادية قطاعية في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات والصناعات الاستخراجية والتحويلية من خلال خطة اقتصادية شاملة.
2. على سياسة النقد أن تعمل جاهدةً للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعاً مقابل العملة الأجنبية عن طريق مزادات بيع العملة كون استقرار سعر الصرف يمثل احد الأسس المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي في البلد.
3. على السياسة النقدية ان تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي العراقي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.
4. على السلطة النقدية أن تعمل على تطوير الأسواق المالية والنقدية من أجل تنفيذ واستيعاب اجراءاتها غير المباشرة للسيطرة على حركة المتغيرات الاقتصادية لاسيما المستوى العام للأسعار.
5. ضرورة مشاركة البنك المركزي العراقي بصياغة وإعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية في الأسواق الثلاثة الرئيسية (سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل) .
6. ضرورة العمل على تنويع صادرات العراق خارج اطار النفط اي التقليل من الاعتماد على النفط كونه المصدر الاساسي للموازنة العراقية.

المصادر

أولا : المصادر باللغة العربية

- [1] الألفي ، أحمد ، السياسة النقدية وقانون البنوك الموحد ، الإسكندرية، 2007.
- [2] العباسي ، احلام حميد كريم، دراسة في التوجهات الجديدة لمسار البنك المركزي العراقي لما بعد الحصار، مؤتمر في الاردن، 2005.
- [3] علي ، احمد شعبان ، السياسات النقدية والمصرفية ، دار التعليم للنشر والتوزيع، القاهرة، ، 2013.
- [4] القحطاني، قبلان بن جديع، أثر السياسة النقدية على الاقتصاد السعودي، مؤسسة النقد العربي السعودي ، المملكة العربية السعودية.
- [5] الهلالي، سيف نضال كاظم، فاعلية الأدوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، رسالة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في المصارف، 2013.
- [6] الوليد ، العايب والحلو بوخاري ، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية ، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع بيروت، 2013.
- [7] الشمري، باسم خميس عبيد ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار، اطروحة ماجستير، جامعة بغداد، 2008.
- [8] جميلة ، وجدي ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير، الجزائر، 2015.
- [9] بو خارئ ، حلو موسى ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت ، 2010.
- [10] الحجار ، بسام ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت ، 2009.
- [11] سمحان ، حسين محمد و يامن ، أسماعيل يونس ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2011.
- [12] رمضان ، زياد وجودة ، محفوظ ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2006.
- [13] الدعمي ، عباس كاظم ، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.
- [14] نجاح ، عبد الحق ، الأدوات النقدية غير المباشرة ، معهد صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998.
- [15] العاني ، عماد محمد علي ، اندماج الاسواق المالية -اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي ، مكتبة بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العراق ، 2002.
- [16] عبد الخالق ، محمد ، الإدارة المالية والمصرفية ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2010.
- [17] يونس ، محمود ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية ، 2013.
- [18] العيسى ، نزار سعد الدين ، و كطف ، ابراهيم سليمان ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2006.
- [19] التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي (2010-2020).
- [20] الجنابي ، هيل عجمي جميل و أرسلان ، رمزي ياسين يسع ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2013.
- [21] سام ، ويلسون ، و هاوس ، نورد ، علم الاقتصاد ، لبنان للنشر والتوزيع، لبنان ، 2006.
- [22] جلدة ، سامر ، البنوك الجارية والتسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- [23] الغزالي ، عبد الحميد ، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً ، الجامعات للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2009.
- [24] الدليمي ، عوض فاضل اسماعيل ، النقود والبنوك ، دارالحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
- [25] جمان ، مايكل ابد ، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999.
- [26] القرشي، محمد صالح ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009.
- [27] الهيتي، أحمد حسين الهيتي والمشهداني ، خالد حمادي والطائي، رفاه عدنان، تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركبي، جامعة الموصل، العراق.
- [28] العنزي، سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2006.
- [29] منير راشد، نظرة عامة على تصحيح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلية، صندوق النقد العربي، 2008.
- [30] القويز، عبدالله إبراهيم، الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2003.
- [31] طوروس، وديع ، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010، بيروت.

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية:

- [1] Edwin Mansfield, Economics, Norton Company, New York, 1989.
- [2] A SELECTIVE SURVEY IFM, INDIRECT MONETARY INSTRUMENTS, Washington, 1998.
- [3] Madura, International Financial, management, New york, 2000
- [4] <http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/jurnal/1/athar.htm>